فوق الطاولة

هني الحمدان

استعدوا.. لضريبة القيمة المضافة!

تتوالى الأزمات المالية وتتسع أمام ضيق أفق العيش عند المواطن، هناك اليوم أحاديث لتوجهات وقرارات مالية لا تحمل الخير أبداً، بل ربما ستزيد من معاناة المواطن ألما جديداً، ويتحمل المستهلك كالعادة آثار أي قرار أو ضريبة جديدة.. وزارة المالية أعلنت بكل افتخار أنها ستزف البشرى للمواطن قريباً، وبأنها الآن تعكف على دراسة تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والفوترة الإلكترونية والربط الإلكتروني وغيرها من التوجهات الجديدة.. ما يهم هنا أن يعرف المواطن وأي متابع.. ما مقدار تأثر المستهلك في حال تم تطبيق هذه الضريبة؟! في وقت لم يعد المواطن قادراً على تحمل ليرة واحدة!

وهل جاء تفكير المالية في هذا الوقت العصيب الذي يلف حياة البشر المعيشية الصعبة جداً لكي تطبق ضريبة كهذه لتعزيز مواردها ورفد الخزانة بمطرح ضريبي جديد؟ الضريبة أسلوب وطريقة لا شك، ومصدر تمويل للخزينة العامة، فضريبة القيمة المضافة هي فيما تضيفه عناصر الإنتاج «العمل ورأس المال والأرض» لقيمة منتج ما.

فعندما يشتري أحد المخابز دقيقاً فالفرق بين قيمة الخبز الذي ينتجه وما دفعه ثمناً لهذا الدقيق يمثل القيمة المضافة التي حققها المخبز.

هي ضريبة تفرض على القيم المضافة في كل مرحلة من مراحل إنتاج كل سلعة، وتفرض على ما يستهلكه الفرد وليست على دخله، وبذا هي ضريبة تعد أقل عدالة من ضريبة الدخل، بالنظر إلى أن ضريبة الدخل تتزايد مع زيادة الدخل، ولأن الاستهلاك كنسبة من الدخل يرتفع مع تدني الدخل ما يجعل عبأها أكبر على الفئات الأقل دخلاً.

باختصار.. ضريبة يتحملها المستهلك في النهاية، فسعر السلعة الذي يدفعه المستهلك النهائي سيعكس ضريبة القيمة المضافة التي تم تحصيلها في جميع مراحل إنتاج تلك السلعة، ويعتمد تأثيرها السلبي على مستويات المعيشة وما يترتب على فرضها من ارتفاع في معدلات التضخم على اتساع نطاق السلع المستثناة.

يبدو أن وزارة المالية من أعلى الهرم فيها وخبراء الضرائب سمعوا عنها ورأوا فيها مكاناً يدر قيماً عائدية جيدة، يرون أنها تحفز النمو الاقتصادي والاستثمار باعتبار أنها تفرض على الاستهلاك فقط ولا تفرض على الادخار والاستثمار، لكن لا شواهد تؤكد ذلك.

الوزارة وخبراؤها رأوا فيها فقط مصدراً سهلاً نسبياً لزيادة الإيرادات الحكومية، وقد يتسبب فرضها في تقليل الحافز لضبط مستوى الإنفاق ورفع كفاءته.

ما يخشاه المواطن فرض أي تبعات ضريبية وتأثره فيها، فالواقع صعب والدخول قليلة لم تعد تتناسب مع الأسعار، وإذا كانت الحكومة ترى فيها تعزيزاً لإنفاق رشيد سعياً في تحقيق كفاءة بالإنجاز والجودة، فلا ضير إلا أن تكون عامل ضغط يتحمله المستهلك بالمحصلة!

«المركزي» يبين الحالات التي يسمح لها باستخدام مصدر التمويل من حساب المستورد في الخارج

غرفة تجارة حلب لـ«الوطن»: القرار جيد لكن عدد المستفيدين منه متواضع بسبب كثرة الشروط

عبدالهادي شباط

أقر مصرف سورية المركزي استناداً إلى المادة (١) من القرار ١١٣٠/ل. أ لعام ٢٠١٣/ المتضمنة السماح بتمويل مستوردات القطاعين الخاص والمشترك من المواد المسموح باستيرادها وفقاً لأحكام التجارة الخارجية النافذة والقرارات والتعاميم ذات الصلة.

من كل الموارد المتاحة للمستورد من القطع الأجنبي في الخارج، والمادة (٢) من القرار المذكور التي ألزمت جميع مستوردي القطاعين الخاص والمشترك لدى تخليص البضائع المستوردة المذكور ضمن الجدول المرفق بالقرار ١١٣٠/ل. أ لعام ٢٠٢٣، بتقديم كتاب إلى أمانة التخليص الجمركية صادر عن مصرف سورية المركزي، يتضمن الموافقة على تخليص البضاعة استناداً لقيام المستورد ببيان مصدر تمويل مستورداته.

وتلتزم الأمانات الجمركية بعدم إتمام عملية التخليص من دون تقديم المستورد لهذا الكتاب، حيث يقوم المستورد بمراجعة فرع مصرف سورية المركزي المعني (قسم الاستيراد)، ليتم تزويده بكتاب خطي وفق النموذج (ك. م) موجه إلى الأمانة الجمركية، يتضمن الموافقة على تخليص البضاعة بعد الاطلاع على مصدر التمويل، تبين أن الحالات التي يسمح لها باستخدام مصدر التمويل من حساب المستورد في الخارج وفق البند (٢) من المادة (٢) من القرار رقم ١١٣٠/ل. أ لعام ٢٠٢٣ هي إذا كان المستورد أحد المتعاقدين مع إحدى جهات القطاع العام على الاستيراد لمصلحتها، شريطة أن يكون تسديد مستحقات العقد قد تم بالقطع الأجنبي حصراً، كالتسديد من العائدات القنصلية أو نقداً أو بموجب حوالة خارجية، أو غيرها من الطرق، أو إذا كان المستورد قد حصل على القطع الأجنبي نتيجة التعاقد مع إحدى المنظمات الدولية أو الإنسانية لإثبات الاستيراد لمصلحتها، شريطة أن يكون العقد متضمناً بأن التسديد بالقطع الأجنبي حصراً.

وأيضاً في حال كان المستورد أحد المالكين لمنشأة صناعية تمارس نشاطها الصناعي خارج سورية، بحيث يحق له استخدام الجزء المخصص له (حسب نسبة مساهمته بحقوق الملكية) من الأرباح الموزعة، كمصدر لتمويل مستورداته، وأنه يمكن استخدام رأس المال الأجنبي المخصص من المستثمر (سوري غير مقيم/عربي/أجنبي) للاستثمار في المشروع المرخص وفق قانون الاستثمار، إذا لم يتم إدخاله بشكل نقدي أو بموجب حوالات إلى سورية، لتمويل مستوردات مخصصة حصراً لاستخدامها من المشروع الذي يساهم فيه سواء في أعماله الصناعية أم التجارية.

وفي حال كان المستورد مصدراً يقوم بالتصدير من منشأته الإنتاجية شريطة أن يكون الاستيراد لمصلحة عمله حصراً.

وفي المادة الثانية من القرار جاء أنه يلتزم المستورد الذي ينطبق عليه أحد شروط الحالات المحددة في المادة الأولى من هذا القرار وعند رغبته باستخدام مصدر التمويل من حسابه في الخارج، بتقديم الوثائق اللازمة إلى فرع مصرف سورية المركزي المعني، ففي حال كان المستورد أحد المتعاقدين مع إحدى جهات القطاع العام لابد من نسخة عن العقد الموقع مع الجهة الحكومية ورقم وتاريخ جلسات تخصيص القطع الأجنبي الخاصة بتسديد التزامات العقد الموقع وإثبات صدور الموافقة على تسديد المبلغ المستحق من الجهة المتعاقد معها إلى المستورد.

بينما في حال كان المستورد أحد المتعاقدين مع إحدى المنظمات الدولية أو الإنسانية لا بد من نسخة عن العقد الموقع مع إحدى المنظمات الدولية أو الإنسانية لإثبات صدور الموافقة على تسديد المبلغ المستحق من الجهة المتعاقد معها وإشعار بتسديد المبلغ المستحق لمصلحة المتعاقد.

وفي حال كان المستورد أحد المالكين لمنشأة صناعية تمارس نشاطها الصناعي خارج سورية يحتاج إلى صورة مصدقة عن تسجيل المنشأة الصناعية في البلد الذي تقيم فيه وصورة مصدقة عن عقد شراء أو إيجار بناء المنشأة الصناعية ووثيقة تثبت أن المنشأة تزاول عملها الإنتاجي ووثيقة تبين حصة المستورد في ملكية المنشأة الصناعية وصورة مصدقة عن الميزانية الختامية للمنشأة الصناعية موقعة ومصدقة من الجهات إحدى شركات المحاسبة القانونية في البلد الذي تقيم فيه، ومصدقة من الجهة المعنية بالتصديق في البلد الذي تقيم فيه، مع تصديق السفارة السورية.

وفي حال كان المستورد مستثمراً (سوري غير مقيم/عربي/أجنبي) يرغب باستخدام رأس المال الخارجي المخصص من قبله للاستثمار في المشروع بتمويل المستوردات لصلحة هذا المشروع يحتاج إلى نسخة مصدقة عن ترخيص المشروع في سورية ووثيقة تبين قيمة مساهمة المستثمر برأسمال المشروع وفق البند/ من الفقرة أ من المادة ١ من القرار ١٤١٩/ل. أ تاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٨ وتصريح خطي من المستثمر بأنه سيقوم بتوريد حصته من المساهمة والمشروع كبضاعة وفق احتياجات المشروع، وإثبات موافقة المساهمين الآخرين على ذلك.

وأيضاً في حال كان المستورد مصدراً يقوم بالتصدير من منشآته الإنتاجية تقدم الوثائق وفق القرارات والتعليمات الناظمة الصادرة عن مصرف سورية المركزي بخصوص المصدرين.

وأوضحت المادة الثالثة من القرار أنه بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي للمستورد على قبول مصدر التمويل الخارجي يجب على المستورد تقديم الوثائق الخاصة بكل عملية استيراد للحصول على الموافقة اللازمة لتخليص البضاعة المستوردة وهي نسخة موافقة/ إجازة الاستيراد ونسخة مصدقة «إذا استوجبت التصديق» من الفاتورة التي سيتم تخليص بضاعتها ووثيقة تثبت تسديد قيمة البضاعة المستوردة للجهة المورد من حساب المستورد في الخارج.

واعتبرت المادة الرابعة من القرار أن كلاً من قراري لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم ١٨١٤/ل. أ لعام ٢٠١٩، ورقم ١١٣٠/ل. أ لعام ٢٠٢٣، معدلان حكماً بما يتوافق مع أحكام هذا القرار.

وفي المادة الخامسة جاء أن كل مخالفة لأحكام هذا القرار تعرض المستورد المخالف إلى الملاحقة القانونية وفق القوانين والأنظمة النافذة، وتعرض أي حالات استثنائية على لجنة إدارة مصرف سورية المركزي عن طريق مديرية العلاقات الخارجية لتبت بها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح خازن غرفة تجارة حلب أيمن الباشا أن القرار جيد لجهة أنه سمح بالتمويل من حسابات خارجية لمن لديهم منشآت أو شركات عاملة خارج البلد وتسمح حصصهم في هذه الشركات بتغطية وتمويل مستورداتهم، لأن ذلك يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني ويوفر القطع الأجنبي.

لكنه اعتبر أن عدد المستفيدين من هذا القرار سيكون متواضعاً بسبب كثرة المحددات والاشتراطات التي فرضها «المركزي» في القرار والتي لا تنطبق إلا على عدد قليل من المستوردين الذين يحققون هذه المحددات، وأنه لابد من توسيع مساحة المستفيدين من مثل هذا التوجه، فعلى سبيل المثال يمكن السماح للمستوردين بتوريد البضائع من الخارج مقابل بوالص أو تسهيلات ائتمانية لآجال محددة.

وزير الكهرباء يجيب «الوطن»

الزامل: وضع المحطات ليس مثالياً لكنه جيد ومحطات جديدة قيد التأهيل لزيادة الإنتاج

قيمة إنتاج ألواح الطاقة الشمسية المنتشرة في سورية تفوق ١٠٠٠ ميغا واط

فراس القاضي- جلنار العلي

قامت وزارة الكهرباء مؤخراً بجملة من الإصلاحات والإجراءات لزيادة القدرة التوليدية، منها رفع حمولة المجموعة البخارية الأولى في محطة توليد كهرباء الزارة من ١١٠ ميغاواط إلى ١٩٠ ميغا، وكان قد سبق ذلك إعادة تأهيل المجموعة الأولى في المحطة الحرارية بحلب وإعادتها للخدمة بطاقة إنتاجية تصل إلى ٢٠٠ ميغا واط، فكان هناك جملة من التساؤلات توجهت بها «الوطن» إلى وزير الكهرباء غسان الزامل، حول انعكاس هذه الإصلاحات على واقع الشبكة الكهربائية في سورية، إضافة إلى واقع التوليد الكهربائي، والخطوات التي تنوي وزارة الكهرباء القيام بها مستقبلاً في هذا المجال، والعديد من القضايا الأخرى التي تهم المواطن.

بدايةً، أكد الوزير أن محطة حلب الحرارية من أحدث المحطات التي كانت موجودة في سورية، ولكنها تعرضت للتدمير بفعل الإرهاب، فوضعت الوزارة ضمن أهدافها الأساسية إعادة تأهيلها لأنها من المحطات المميزة في سورية، مشيراً إلى أنه نتيجة للتحديات وصعوبات التمويل تم العمل على إعادة تأهيل مجموعتي توليد وهما الأولى والخامسة، وقد تم اختيارهما لاعتبارات فنية، وقد أضافت المجموعتان ٤٠٤ ميغا واط للشبكة السورية، وتعتبر هذه الكمية مهمة لأنها تشكل نحو ٢٠ بالمئة من مجمل كميات التوليد في سورية التي تبلغ ٢٠٠٠ ميغا واط.

ماذا عن معمل الأسمدة

وتابع: «على الرغم من الكميات التي أضافتها المجموعتان للشبكة إلا أنه عندما يتم تشغيل معمل السماد ينخفض إنتاج الكهرباء لأن المعمل يحتاج لـ١,٢ مليون متر مكعب من الغاز لتصنيع السماد من خلال مادة الأمونيا الموجودة فيه وليس لاستهلاك الكهرباء، علماً أن هذه الكمية تكفي الوزارة لإنتاج ٣٠٠ ميغاواط من الكهرباء، وأن المعمل يأخذ من الوزارة ٣٠ ميغا واط لتشغيله فقط، وقد تم الاتفاق ليتم تشغيله حتى بداية شهر كانون الأول القادم، أي إن مدة تشغيله شهران فقط».

وأشار الزامل إلى أن الوزارة في طور التعاقد حالياً لتأهيل المجموعات الثانية والثالثة والرابعة، علماً أن هذه المجموعات تضيف للشبكة الكهربائية ٦٠٦ ميغا واط، وهذا يعتبر الهدف الأول للوزارة، كاشفاً عن وجود مفاوضات مع عدة شركات للوصول إلى السعر الأنسب، مع الأخذ بالحسبان خبرة الشركة، مبيناً أن وضع محطات التوليد ليس مثالياً وإنما هو بخير وخاصة بعد سلسلة الأعمال التي قامت بها وزارة الكهرباء، وهي قادرة على توليد ٥٠٠٠–٦٠٠٠ ميغا واط في حال توفر حوامل الطاقة، علماً أن هذا الأمر غير مرتبط بوزارة النفط ولا بالحكومة، فالبلاد تمر اليوم في ظروف خاصة تتمثل بوجود المحتل الأميركي في منابع النفط والغاز، مشيراً إلى أن سورية تحتاج ٥٠٠٠ ميغا واط على الأقل، ولكن لأسباب الأنفة الذكر فإن موضوع تحسن الكهرباء غير مرتبط بوزارة الكهرباء فقط، فمنطقياً مهمة الوزارة هي التحويل من حوامل الطاقة إلى طاقة كهربائية، أي أن تحسن الكهرباء يرتبط بتوفر حوامل الطاقة وجاهزية محطات التوليد معاً، إضافة إلى جاهزية شبكات النقل.

وفي سياق متصل، أشار وزير الكهرباء إلى أن محطات التوليد الجديدة تحتاج إلى شهر صيانة كل عام وذلك وفقاً لتعليمات تشغيلها، أي إنها بالحالة المثالية تعمل ٨٠٠٠ ساعة عمل في العام، وتتوقف ٧٦٠ ساعة لإجراء أعمال الصيانة، مشيراً إلى أن المحطات المميزة في سورية هما محطتا الزارة وحلب، كاشفاً أنه يوم الخميس الماضي تم فصل المجموعة البخارية الثانية في محطة الزارة لإجراء أعمال الصيانة علماً أن استطاعتها ١١٠ ميغاواط من المتوقع رفع حمولتها لتصل إلى ١٩٥ ميغا، وتم الطلب لإنجاز العمل خلال ١٥ يوماً.

شركة جديدة

وحول جديد وزارة الكهرباء في مجال صيانة محطات التوليد، كشف الوزير عن اتفاق شراكة ما بين وزارة الكهرباء وإحدى الجهات العامة البحثية السورية المهمة للبدء بإنشاء منظومة عمل قادرة على إعادة تأهيل كل محطات التوليد، وذلك للتخلص من الحاجة للشركات الغربية، من خلال الاستفادة من الخبرات الموجودة في وزارة الكهرباء والخبرات العلمية الموجودة في الجامعات وغيرها، لتكون نواة لتأسيس شركة صغيرة مهمتها البدء بإعادة تأهيل وصيانة محطات التوليد وتصنيع بعض القطع من دون الاعتماد على خبرات خارجية، نظراً للحاجة الكبيرة لقطع التبديل وبعض التجهيزات المهمة لمحطات التوليد، وخاصة تلك التي تهتك بشكل سريع وتحتاج إلى تبديل سنوي، لافتاً إلى أن هذه المنظومة من شأنها القيام ببعض الأعمال النوعية التي لا يمكن القيام بها إلا من خلال استخدام تقنيات علمية خاصة يتم إحضارها من الخارج، مشيراً إلى وجود ١١ محطة توليد، كل محطة فيها نحو أربع عنفات على الأقل، أي إن مجموع عدد العنفات يصل إلى ٩٦ عنفة، وكل منها تحتاج إلى شهر صيانة سنوياً، أي يوجد هناك ٥٦ شهراً للصيانة، معتبراً أن هذه النواة غير قادرة على صيانة كل محطات التوليد لذا فإنها قابلة للتوسع.

حل مساعد

وحول خطة الحكومة للتوجه مستقبلاً نحو مشاريع الطاقة البديلة، اعتبر الوزير الزامل أن هذه الطاقات تعد حلاً مساعداً في دول العالم كافة، ومن المخطط أن تصل قيمة القدرة الإنتاجية من الطاقات المتجددة إلى ٥٠ بالمئة من الاحتياجات في عام ٢٠٥٠، وذلك لسببين أولهما أن وسطي تكلفة إنتاج الطاقة بواح ساعي في الطاقة المتجددة هو ١٠–١٢ (سنت دولار)، أما الطاقات المتجددة فإن التكلفة تقارب الصفر، أما عن إنشاء المحطات فإن التكلفة هي نفسها تقريباً، حيث أن إنشاء ١٠٠ ميغا واط بالطاقات المتجددة يعادل إنشاء ١٠٠ ميغا واط بالوقود الأحفوري، لكن الفرق أنه في الحالة الأخيرة دائماً هناك حاجة إلى وقود على عكس التوليد بالطاقات المتجددة، لافتاً إلى أن تكاليف التشغيل في محطات الطاقات المتجددة تساوي ٢ بالمئة من تكلفة الكيلو، أما التكاليف في المحطات الأحفورية (عدا سعر الوقود) تساوي ٤– ٤,٥ بالمئة من تكلفة الكيلو، أما الهدف الثاني هو خفض الانبعاثات الغازية الذي أصبح مطلباً لكل المنظمات.

أما بالنسبة للواقع السوري، فلم ينف الوزير وجود صعوبات كبيرة تواجه العمل في هذا المجال، أولها: التمويل غير المتوفر نتيجة الصعوبات التي سببها الحصار الاقتصادي المفروض على سورية والمتمثلة في تحويل رؤوس الأموال، ناهيك عن خوف المستثمرين، فوزارة الكهرباء تقوم بتسهيل كل الإجراءات أمام المستثمر لكن يصطدم بالصعوبات الخارجة عن السيطرة، كالصعوبات الموجودة في الاستيراد، وتأمين القطع الأجنبي وإخراجه إلى الخارج.

١٠٠٠ ميغا

وفي السياق ذاته، كشف الزامل أن الوزارة أجرت دراسة في نهاية عام ٢٠٢٢، قدرت من خلالها كمية إنتاج ألواح الطاقة الشمسية المنتشرة في سورية بأكثر من ١٠٠٠ ميغا واط وهي غير محسوبة من مجمل الاستطاعة في سورية، وقد تم الوصول إلى هذا الرقم من خلال رصد الألواح التي دخلت إلى سورية بشكل نظامي وغير نظامي، وحجم الاستطاعات المركبة وحاجتها للبطاريات والأنفيرترات، لافتاً إلى أنها لم تنعكس على الشبكة الكهربائية كلها، فنتيجتها أن المواطن قام بحل مشكلته بالإنارة والشحن وبعض الأمور البسيطة، كما أنها لم تخفف عبئاً كان المواطن يقوم بتشغيل كل الأجهزة الكهربائية في ساعات وصل الكهرباء، بل على العكس فإن هذه الألواح زادت العبء بسبب حاجة المواطن إلى شحن البطاريات، معتبراً أن هذه المشاريع تكون مجدية عندما تكون على مستوى أكبر من حل مشكلة، أي عندما يتم توليد ١٠٠٠ ميغا واط ويتم ضخها على الشبكة لذا فإن الوزارة تسعى لذلك رغم كل الصعوبات وهناك بعض المشاريع التي تسير بتعثّر.

وحول عدم التوجه نحو إقامة مشاريع بالطاقة الريحية، بيّن الوزير أنه لا يوجد سوى مشروع واحد لتوليد الكهرباء بالطاقة الريحية بطاقة إنتاجية تصل إلى ٥ ميغا واط في حمص، إضافة إلى أنه تم ترخيص ١٠ ميغا واط في السويداء، وهناك مشروع حكومي يتم العمل عليه حالياً لتوليد ١٠٢ ميغا واط، ويجري حالياً التفاوض على ١٠٠ ميغا واط جديدة بين درعا ودمشق، معيداً عدم التوجه إلى هذه المشاريع إلى أن تكلفة الكيلو واط تفوق الـ٢ سنتاً، إضافة إلى أنه لا يمكن إقامتها إلا بمناطق محددة حيث تتوفر الرياح على عكس الطاقة الشمسية، علماً أن المناطق الريحية الواعدة غير آمنة، فالمنطقة الأفضل في سورية للاستثمار من حيث شدة الرياح تقع بعد مدينة تدمر باتجاه السخنة وهي غير آمنة على الإطلاق، ومن الممكن توليد نحو ١٠٠٠ ميغا واط في هذه المنطقة، مشيراً إلى أن تكاليف التجهيزات عالية جداً من حيث أسعار المراوح، كما أن تكلفة توليد ميغا واط واحد تصل إلى نحو مليون دولار.

ولفت الوزير الزامل إلى أن الوزارة تشتري كيلو الكهرباء من الطاقات المتجددة بـ٨٥٠ ليرة، وتبيعه للمواطن بسعر ٦–٨ ليرات، ومع المناطق الصناعية والإعفاءات فإن وسطي البيع في سورية يصل إلى ٣٧ ليرة للكيلو الواحد.

وبالانتقال إلى منحى آخر يتعلق بعمل وزارة الكهرباء وهو مشكلة تأثيرات العدادات التي يعاني منها الكثير من المواطنين نتيجة عدم وجود موظفي تأشير، فيتم تقدير الفواتير بشكل مرتفع في بعض الأحيان وخاصة في الريف، أشار وزير الكهرباء إلى أن هذا الأمر يرتبط بنقص الكوادر، إضافة إلى أنه في عام ٢٠٠٦ اتخذت وزارة الكهرباء قراراً بتبديل كل العدادات إلى عدادات إلكترونية لا تعمل في ساعات قطع التيار الكهربائي، لذا فإن العمال يؤشرون خلال ساعات وصل الكهرباء ما يمكن تأشيره خلال الشهر الأول، وكذلك الأمر بالنسبة للشهر الثاني، ليتم فيما بعد تقدير الاستهلاك للعدادات التي لم يتم تأشيرها وفقاً لما هو مؤشر، ونتيجة لذلك فقد سبق أن أصدرت الوزارة توجيهاً أنه في حال وجود تراكم يتم تشريح الفواتير، مشيراً إلى عدم وجود إمكانية لزيادة الكوادر نظراً إلى أن الوزارة تعمل على مشروع القراءة الذكية للعدادات من الوزارة مباشرة، علماً أن تكلفة هذا المشروع عالية وسيتم البدء فيه من المناطق الصناعية ثم مراكز التحويل الكبرى فالعامة، كما سيكون هناك خطة أخرى لطرح مناطق استثمارية للجباية، مشيراً إلى أن هذا المشروع يحتاج نحو ١٠ سنوات ليكتمل في كل سورية، وهناك صعوبات في التمويل لأن ذلك يحتاج إلى تغيير كل العدادات في سورية.

عدادات سورية

وأضاف: «يجري العمل حالياً مع أكثر من وزارة لتصنيع هذا العداد في سورية، كي لا يتم استهلاك قطع أجنبي، وقد تم إجراء تجارب مع وزارة الصناعة وجامعة دمشق ومركز البحوث العلمية وهناك جاهزية لدى هذه الجهات لاختبار العداد الذي صنع بكوادر سورية، وسيتم البدء بتصنيع ١٠٠ ألف عداد سنوياً بشكل مبدئي»، معتبراً أن القراءة الآلية للعدادات ستؤدي إلى أريحية للوزارة وللمواطن، مشيراً إلى وجود تطبيق موجود على موقع الشركة العامة للكهرباء يمكّن المواطن من تصوير عداده خلال ساعات وصل الكهرباء وإرسال الصورة إلى الوزارة لتسجيل التأشيرة.

من جهة أخرى، أفاد وزير الكهرباء بأن صندوق دعم الطاقات المتجددة قد نفّذ مشاريع لـ١٤٥٠ إحالة إلى البنوك من أصل ٣٠ ألف إحالة وصلت إلى المصارف، بقيمة إجمالية وصلت إلى ٤٣ مليار ليرة تم منحها من البنوك على شكل قروض، كما أنه نفذ ١٥٠ مشروعاً من أموال المشروع بقيمة ٣ مليارات ليرة، معتبراً أن هذا الرقم ليس بقليل إذا ما قيس بالفترة القصيرة منذ تأسيس الصندوق، مشيراً إلى أن البعض ينظر إلى أن عدد المشاريع المنفذة قليل بالنظر إلى مجمل الإحالات، ولكن هذا يعود إلى تعقيدات مصرفية، وهناك لقاءات دائمة مع المصارف في هذا المجال لتسهيل الإجراءات.

بانتظار جامعة دمشق

وفيما يخص توقف مخابر فحص الطاقات المتجددة، ذكر الزامل أن الوزارة أعلنت منذ البداية ٦ مرات للقطاع العام ولم يتقدم أحد، علماً أن التجهيزات من الوزارة والمخبر خاص بمركز بحوث الطاقة، ثم تم إعلانها للاستثمار فتقدمت شركتان وأنشأتا مخابرين، ولكن حدثت بعض الإشكالات المتمثلة بوجود بعض التأخير، وإشكالات في بعض الاختبارات، فأكدت جامعة دمشق جاهزيتها لإنشاء مخبر، وتوقف عمل المخبرين، ولكن لم تقم الجامعة بذلك حتى الآن والوزارة تنتظر، مقترحاً أن تنشئ وزارة الصناعة مخبراً لتعود الإيرادات إلى خزينة الدولة.

وإلى ذلك، نفى الوزير وجود أي خطوط ذهبية للمواطنين، إضافة إلى أن هذه الخطوط وضعت لتشجيع الصناعة والزراعة والتجارة والسياحة لزيادة حركة الإنتاج وليست منزلية وهذه الآلية معمول بها منذ البداية، لافتاً إلى أن الخطوط التي كانت موجودة في بعض المنازل مسروقة، وقد تم وضع عقوبات شديدة وفقاً للتعليمات الأخيرة على من يبيع المنازل كهرباء من خط ذهبي مخصص لمنشآته، مؤكداً أن بعض التجاوزات لا تزال موجودة ولكن الوزارة حاولت الحد منها بقدر الإمكان.

- لا وجود لخطوط ذهبية للمواطنين
- إنشاء محطات الطاقة البديلة تساوي تكلفة محطة الوقود والفرق بتكاليف الإنتاج
- المناطق الريحية الواعدة غير آمنة

البندورة فقط تتعاطف مع الفقراء

عرواني: كل شيء متوفر لكن الأسعار عالية وحركة السوق بطيئة

محمد أحمد خبازي

بيّنَ مواطنون التقتهم «الوطن» بأسواق مدينتي حماة وسلمية، أن أسعار معظم الخضر والفاكهة لم تزلْ مرتفعة ويتمنّى عن قدرتهم الشرائية، باستثناء البندورة التي تراجعت عن ارتفاعها منذ أيام ليست طويلة، ليستقر سعر الكيلو منها عند ٢٥٠٠ ليرة للنوع الجيد وعند ٢٢٠٠ ليرة للأقل جودة.

وأوضح المواطنون أن أسعار البطاطا محافظة على تحليقها، وكذلك الكوسا والخيار.

ولفت العديد منهم إلى أن أسعار الفاكهة مقبولة نسبياً وخصوصاً الحمضيات، على حين أسعار التفاح الجيد تحديداً جعلتهم ينظرون إليه بعيونهم ويتحسرون عليه بقلوبهم حسب تعبيرهم!.

وذكر بعضهم أن سعر كيلو البطاطا بالمفرق ٧٠٠٠ ليرة للنوع الجيد و٦٥٠٠ ليرة للأقل جودة، و٥٥٠٠ ليرة للربرع، وكيلو الخيار مابين ٦٥٠٠ – ٨٠٠٠ ليرة، والتفاح المعلوب مابين ٤٥٠٠ – ٥٥٠٠ ليرة، والجيد مابين ٨٠٠٠ و١٢٥٠٠ ليرة!.

وبيّنَ عدد من الباعة لـ« الوطن »، أن حركة البيع جيدة فقط بالمواد الضرورية للطبخة اليومية، وضعيفة بالنسبة لبقية المواد الأخرى التي يشتريها مواطنون كثر بالحبة كالبطاطا والخيار والباذنجان والكوسا!.

وعزوا ذلك إلى ضعف القدرة الشرائية للأغلبية العظمى من المواطنين، وغلاء المواد من المصدر عدا تكاليف النقل التي ارتفعت بنسبة ١٥٠ بالمئة!.

من جانبه ذكر رئيس لجنة تجار سوق الهال بحماة محمود صراي لـ« الوطن »، أن المواد متوافرة بكثرة ولكن أسعارها عالية، وحركة السوق بطيئة جداً، بسبب ضعف القدرة الشرائية للمواطنين. وبيّنَ أن بعض المواد انخفضت أسعارها كالبندورة التي بيع الكيلو منها أمس بالجملة مابين ١٦٠٠ – ٢٥٠٠ ليرة فقط.

على حين بقيت البطاطا المخزنة بالبرادات أو المقلوعة حديثاً محافظة على ارتفاعها، فالكيلو من المخزنة بيع بـ٣٧٠٠ – ٤٠٠٠ ليرة، والمقلوعة حديثاً بـ٥٢٠٠ ليرة، وأما الخيار البلاستيكي والأرضي فأسعاره مرتفعة، والأول بيع ما بين ٤٠٠٠ – ٥٥٠٠ ليرة، والثاني بنحو ٦٠٠٠ ليرة.

وأما البانجنان فسعر الكيلو منه مابين ٢٠٠٠ – ٤٥٠٠ ليرة، والكوسا مرتفعة السعر وبيع الكيلو منها مابين ٥٠٠٠ – ٦٠٠٠ ليرة.

وأوضح عرواني أن أسعار الحمضيات مقبولة، فكيلو البرتقال أبو صرة بيع مابين ٢٠٠٠ – ٢٥٠٠ ليرة، والليمون المابر مابين ١٠٠٠ – ١٣٠٠ ليرة، أما التفاح فأسعاره مرتفعة جداً على المستهلك، فالتفاح المحلي أي من إنتاج ريف مصياف الغربي بيع الكيلو الجيد منه بالجملة مابين ٥٥٠٠ – ٦٥٠٠ ليرة.. وعزا عرواني ارتفاع تلك الأسعار إلى أجور النقل الباهظة، فأجرة الحمل من دمشق إلى حماة كانت نحو ٦٠٠ ألف ليرة، واليوم صارت بنحو ١,٦ مليون ليرة، وبالطبع يُحمِّلها التجار على البضاعة، أي على المستهلك.

بدوره بيّنَ مدير التجارة الداخلية في حماة رياض زيود لـ« الوطن »، أن حماية المستهلك تقتضي منذ الثالث من الشهر الجاري وحتى أمس نحو ١٥٦ ضبطاً بحق المخالفين بأسواق حماة، منها نحو ٩٨ ضبطاً تتعلق بمخالفات عدم الإعلان عن الأسعار، وعدم حيازة فواتير ومنح فواتير غير صحيحة بالجملة.